C

C 89/18

September 1989

المؤتمر العام

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة الخامسة والعشرون

روما، ١١ - ١٩٨٩/١١/٣٠

المواءمة الزراعية الدولية

تقرير عن مدى التقدم في تنفيذ الخطوط التوجيهية السابع والثامن والثاني عشر

المحتويات

	الفقرات
أولا - مقدمة	١ - ٢
ثانيا- الأداء فيما يتعلق بالخطوط التوجيهية :	٣ - ٥٠
الخط التوجيهي السابع	٣ - ٢١
الخط التوجيهي الثامن	٢٢ - ٣٩
الخط التوجيهي الثاني عشر	٤٠ - ٥٠

W/Z 4953/Ar.

أولا – مقدمة

١ – قرر المؤتمر، فى دورته الرابعة والعشرين فى ١٩٨٧، تغيير دورة تقديم التقارير عما يحرز من تقدم فى تنفيذ الخطوط التوجيهية للمواءمة الزراعية وأهدافها، من مرة كل سنتين الى مرة كل أربع سنوات. وتبعا لذلك سيقدم التقرير السابع عما أحرز من تقدم الى الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر فى ١٩٩١. بيد أن المؤتمر قرر أيضا أن يستعرض أثناء دورته الخامسة والعشرين فى ١٩٨٩، وعلى أساس استثنائى، ما تحقق من تقدم فى تنفيذ الخط التوجيهى السابع (للسياسات التى تؤثر على التجارة الزراعية الدولية والوصول الى الأسواق)، والخط التوجيهى الثامن (استقرار الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، وضمان حصول البلدان المستوردة على الامدادات الغذائية بشروط معقولة)، والخط التوجيهى الثانى عشر (المعونات الخارجية للقطاعات الزراعية فى البلدان النامية). وبناء على ذلك، ترصد هذه الوثيقة مدى ما تحقق من تقدم فى تنفيذ الخطوط التوجيهية الثلاثة المذكورة.

٢ – كذلك ترد مناقشة القضايا التى تغطيها هذه الخطوط التوجيهية الثلاثة فى وثيقتى المؤتمر C 89/2 (حالة الأغذية والزراعة) و C 89/23 (تقرير عما تحقق من تقدم فى جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى اطار الجات – النتائج بالنسبة للمنظمة). فالتطورات التى تستجد على المجالات التى تغطيها الخطوط التوجيهية الثلاثة تحدد، الى مدى بعيد، طبيعة البيئة الخارجية لقطاع الأغذية والزراعة فى البلدان النامية. وتشكل المواءمة الجارية فى هذه البيئة الخارجية واحدا من العناصر الجوهرية للاستراتيجية طويلة الأجل لقطاع الأغذية والزراعة التى تواصل المنظمة وضعها ومن المقرر مناقشتها تحت بند التحضيرات من أجل الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية (الوثيقة C 89/19) فى جدول أعمال المؤتمر.

ثانيا – الأداء فيما يتعلق بالخطوط التوجيهية

الخط التوجيهى السابع

" يجب على جميع البلدان وخصوصا البلدان المتقدمة، أن تظهر الارادة السياسية الضرورية بالامتناع، الى أقصى حد ممكن، عن فرض أى حواجز جمركية وغير جمركية جديدة على استيراد المنتجات الزراعية والمنتجات ذات القاعدة الزراعية، وخصوصا ما يأتى منها من البلدان النامية، كما ينبغى أن تعمل تدريجيا على تحسين سبل الوصول الى الأسواق الدولية بما يؤدى الى اتجاه تصاعدى مستمر فى حجم تجارة هذه المنتجات وكذلك فى زيادة تنويعها. كما يجب على البلدان المستوردة أن تتجنب الاخلال التعسفى بفرص التجارة الناشئة وبالتجارة الحالية. وعلى البلدان

المصدّرة أن تمتنع الى أقصى حد ممكن عن استخدام اعانات التصدير وغيرها من الاجراءات المماثلة التى من شأنها أن تعوق التجارة، وعلى الخصوص تجارة البلدان النامية."

٣ - يشير آخر استعراض سنوى للسياسات والأسواق والتجارة الزراعية صادر عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (١) الى استمرار الدعم الزراعى فى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على مستواه المرتفع. وهو اتجاه له تأثيراته السلبية على نمو التجارة الزراعية العالمية وتطورها المنظم. ووفقا لتقديرات أمانة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فان اجمالى التكاليف المترتبة على السياسات الزراعية فى مجموع ١٨ بلدا من البلدان المتقدمة، تضاعفت وزادت فى خلال الفترة بين ١٩٧٩-١٩٨١ و ١٩٨٦، لتصل الى قرابة ٢٧٢ مليارا من الوحدات النقدية الأوروبية (أى ٢٦٨ مليار دولار). وجميع هذا الدعم مصدره السياسات الزراعية المتبعة فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (١٢ بلدا عضوا) والولايات المتحدة واليابان. كما أن ٧٠ فى المائة من التكاليف الكلية مردها الى سياسات دعم الأسعار وغيرها من سياسات دعم الأسواق التى تعد، من حيث ظاهرها، سياسات تؤدى الى اختلال التجارة سواء مباشرة من طريق التدابير الحدودية، أو بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها على الانتاج أو الاستهلاك المحلى، أو كليهما. وتشير الشواهد الأولية الى حدوث انخفاض فى اجمالى تكاليف هذه السياسات بالوحدات النقدية الأوروبية فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨، وان زادت بحساب الدولار فى عام ١٩٨٧ قبل أن تعود الى سابق مستواها فى حدود ٢٧٠ مليار دولار فى ١٩٨٨. ولقد ساعد ارتفاع الأسعار الدولية للكثير من المنتجات الزراعية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، جنبا الى جنب مع بعض التعديلات فى السياسات، فى احتواء تكاليف هذه السياسات فى السنة الماضية. بيد أنه ينبغى التشديد بأن تكاليف الدعم الزراعى فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وبغض النظر عن التقديرات الضخمة، قد تقلل من حقيقة التكاليف الشاملة خاصة اذا ما وضع فى الاعتبار النقص فى التغطية القطرية.

٤ - واجمالا، فان التطورات الأخيرة فى السياسات الزراعية والتى تؤثر على التجارة الدولية تكشف عن تباين كبير فى الأوضاع. فبعض البلدان الصناعية أجرت تغييرات فى سياساتها الزراعية كان من شأنها تخفيض الحواجز أمام التجارة، وتخفيض اعانات دعم الانتاج، والحد من تزايد الانفاق على الدعم الزراعى. كما اتخذت بعض التدابير الرامية الى تعزيز الانفتاح التجارى فى اطار اقليمى. وعلى صعيد الجات، فان القرارات التى توصلت اليها لجنة المفاوضات التجارية فى اجتماعها فى أبريل/ نيسان ١٩٨٩ بشأن المفاوضات المتعلقة بالتجارة الزراعية، واستئناف جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية

---

(١) السياسات والأسواق والتجارة الزراعية: رصدها وتوقعاتها فى ١٩٨٩، منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، باريس ١٩٨٩.

متعددة الأطراف، مع الأخذ فى الاعتبار، بوجه خاص، الحاجة الى اجراء اصلاحات طويلة الأجل فى السياسات الزراعية ولاسيما فى البلدان الصناعية الكبرى، والاتفاق على تدابير للمدى القصير، هى تطورات تحيى الأمل فى حدوث تحسن فى ظروف التجارة الزراعية الدولية. ولقد قاد استئناف المفاوضات الى تحقيق بعض التقدم فى المفاوضات الجارية بشأن المنتجات الاستوائية (١). ومع ذلك، يظل مستوى الدعم الذى يقدم للزراعة من خلال السياسات المتبعة فى معظم البلدان الصناعية مستوى مرتفعا للغاية اتخذ، بصورة رئيسية، شكل تدابير تؤدى الى حدوث اختلالات فى التجارة. كما ظل التنافس على الأسواق من طريق برامج دعم الصادرات لبعض القطاعات السلعية الهامة على أشده، بل وزاد حدة.

٥ - وتبدى تفاقم مشكلات الوصول الى الأسواق فى مجال التجارة الزراعية فى العدد الكبير من النزاعات المعروضة أمام الجات خلال السنوات الأخيرة. ولقد تحقق تقدم ملحوظ فى حل عدد من هذه النزاعات. ومع ذلك برزت نزاعات جديدة فى غضون عام ١٩٨٨ ومستهل عام ١٩٨٩.

٦ - وأبرم، خلال الفترة قيد الاستعراض، عدد من الاتفاقيات الاقليمية التى تنطوى على نتائج هامة فيما يتصل بمستقبل التجارة الدولية، بما فى ذلك التجارة الزراعية. ومن بين هذه الاتفاقيات، الاتفاقية التجارية المبرمة بين كندا والولايات المتحدة: وينفرد هذان البلدان بأكبر تدفق تجارى ثنائى فى العالم. كذلك تحقق تقدم كبير فى برنامج المجموعة الاقتصادية الأوروبية من أجل قيام سوق داخلية خالية من الحواجز التجارية بحلول عام ١٩٩٢، تمثل فى الموافقة النهائية على ما يزيد عن الثلث من اقتراحات هيئة المجموعة الأوروبية فى هذا الصدد. ولقد أعربت بعض الدول المنتجة للموز من مجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى عن مخاوفها، فى اطار قيام السوق الأوروبية الموحدة، ازاء ما قد تنطوى عليه هذه السوق من نتائج تؤثر على وضعها كموردين للموز الى المجموعة الأوروبية يتمتعون بمعاملة تفضيلية.

٧ - كما كانت هناك مبادرات، منذ آخر استعراض أجراه المؤتمر للتطورات فى مجال الحماية الزراعية المرتبطة بالخط التوجيهى السابع، تمثلت فى عدد من التغييرات الهامة فى السياسات الزراعية شملت قطاعا عريضا من السلع. وتبرز الفقرات أدناه بعض عناصر هذه التغييرات فيما يتصل بمختلف السلع الغذائية والعلفية.

٨ - ففى اليابان أصدر مجلس الوزراء قرارات، فى شهرى يوليو/ تموز وأغسطس/ آب ١٩٨٨، ببدء برنامج يرمى الى ازالة القيود الكمية على الواردات ويغطى مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية، منها لحوم الأبقار، البرتقال وعصير البرتقال، وبعض أنواع الفاكهة

---

(١) للاطلاع على التفاصيل أنظر الوثيقة C 89/23 .

ومشتقاتها، ومنتجات الطماطم، ومنتجات لحوم الأبقار والخنازير الجاهزة، وبعض مستحضرات السكر، وبعض منتجات الألبان. ويتضمن البرنامج فيما يتصل بعدد من المنتجات، وخاصة لحوم الأبقار وكذلك بعض أنواع الفاكهة واللوز، ولحوم الخنازير والفاصوليا، تخفيضات فى رسوم الدول الأولى بالرعاية، فى حين قررت وزارة الزراعة اليابانية، من جهتها، تخفيض أسعار الدعم للمنتجين بالنسبة للحوم الأبقار والخنازير، والألبان الخام لأغراض التصنيع، وذلك لمدة ثلاث سنوات متتالية ابتداء من أبريل/ نيسان ١٩٨٨.

٩ - وفى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وافق اجتماع القمة لرؤساء الحكومات الذى عقد فى فبراير/ شباط ١٩٨٨ على طائفة واسعة من التدابير يستند اليها فى وضع الضوابط على الانتاج الزراعى والأسعار، وترتبط بصياغة ضوابط ملزمة قانونيا للانفاق على الدعم الزراعى. ووضعت القرارات الرئيسية اطارا جديدا للميزانيات يقيد الحد الأقصى للنمو الفعلى للانفاق "وبنود تثبيت الأسعار"، أو اعادة تعزيز آليات التثبيت الموجودة، ويتضمن تحديد نقاط حرجة للانتاج وفرض عقوبات سعرية (أو رسوم اضافية للمسؤولية المشتركة) عندما يتجاوز الانتاج الحدود المرسومة للانتاج من الحبوب، والبذور الزيتية، والأنبذة، وزيت الزيتون، والتبغ، والفاكهة والخضر، والسكر، ولحوم الأغنام، والألبان ولحوم الأبقار. كما أدخلت الاتفاقية نظام تجنيب الأراضى، والذى يلتزم بمقتضاه المزارعون الراغبين فى الحصول على المكافآت التعويضية مقابل تجنيب الأراضى. بتجنيب ما لا يقل عن ٢٠ فى المائة من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة، بالاضافة الى ما تضمنته الاتفاقية من تخصيص اعتمادات لتشجيع المزارعين على التقاعد مبكرا.

١٠ - وفيما يتصل بالسلع المختلفة منفردة(١)، اتخذ عدد من البلدان المتقدمة مزيدا من الخطوات الهامة، منذ النصف الثانى من عام ١٩٨٧، من أجل تخفيض دعم أسعار القمح والحبوب الخشنة، بما فى ذلك المصدّرين الكبار مثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكندا والولايات المتحدة. وبالنسبة لموسم ١٩٨٨/١٩٨٩ كان الجفاف الذى شهدته أمريكا الشمالية فى ١٩٨٨ واحدا من أهم العوامل التى أثرت على سياسات انتاج الحبوب للموسم الحالى. ففى الولايات المتحدة أدى حدوث الجفاف الى اصدار قانون اضرار الجفاف بالمزارع (Farm Drought Bill) لتعويض المزارعين الذين تأثرت دخولهم من جراء الجفاف، ولتعويض المنتجين فى القطاع الحيوانى من خلال برنامجى أعلاف الطوارئ ومساعدات الطوارئ من الأعلاف. كما ترتب على هذا الجفاف، فيما يتعلق بموسم ١٩٨٩/١٩٩٠ هذه المرة، القرار بتخفيض نسبة الأراضى التى لن تستغل فى الانتاج فى الولايات المتحدة فى اطار برنامج

---

(١) لا تتضمن الفقرات التالية سوى استعراض موجز للتطورات المرتبطة بالسلع الفردية. ويرد المزيد من التفاصيل فى وثيقة الدورة السابعة والخمسين للجنة مشكلات السلع، روما ١٢ - ١٩٨٩/٦/١٦، CCP 89/18، وعنوانها: السياسات الحمائية فى التجارة الزراعية: استعراض الاجراءات التى اتخذت بناء على قرار المؤتمر رقم ٧٩/٢.

تخفيض الرقعة المزروعة. كذلك أثر الجفاف على انتاج ١٩٨٨ من الحبوب فى كندا، مما اضطر الحكومة الى اعلان برنامج خاص للمساعدات للمتضررين من الجفاف، وزيادة المدفوعات الأولية لمزارعى الحبوب زيادة كبيرة فى ١٩٨٨/١٩٨٩ فى أعقاب ارتفاع الأسعار العالمية. واجمالا يمكن القول بأن ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب أدى الى انخفاض حاد فى مستويات الدعم قياسا بمستويات معادل الدعم للمنتجين.

١١ - وعلى الرغم من الاختلال المتواصل فى الأسواق الدولية، كانت هناك عدة تغييرات فى السياسات فى الآونة الأخيرة قصد منها تحرير تجارة الحبوب. ففى حين خفض بعض البلدان من ترتيبات حصص الواردات التى تطبقها على بعض أصناف الحبوب، عمد عدد آخر الى تخفيض الرسوم التى تفرضها على الواردات.

١٢ - وفيما يتصل بالتطورات التى استجدت على سياسات الصادرات، ألغت الأرجنتين، فى اطار عملية الاصلاح الكبرى للسياسات التجارية، ضرائب التصدير المفروضة على القمح والحبوب الخشنة. وقررت كندا انهاء احتكار مجلس القمح الكندى لمبيعات الشوفان ابتداء من أغسطس/ آب ١٩٨٩. وأجازت الولايات المتحدة قانون الاعتمادات الزراعية الذى رصد بموجبه مبلغ ٧٧٠ مليون دولار لأغراض الدعم من خلال برنامج تشجيع الصادرات فى ١٩٨٨/١٩٨٩. واذا قدر للمرء التنبوء بالنتائج المحتملة، فان التشريع الذى سن من خلال قانون التجارة حرى بأن يؤثر على السياسات التجارية فى المستقبل. فالقانون يضمن تمويل برنامج تشجيع الصادرات فى ١٩٨٩/١٩٩٠ و ١٩٩٠/١٩٩١ اعتمادا على زيادة المبالغ المرصودة لهذا الغرض الى ٢٫٥ مليار دولار. كما يتيح القانون توسيع نطاق برنامج تشجيع الصادرات ليشمل جميع المستوردين المهتمين بدلا من قصره على الشركاء التجاريين التقليديين. كذلك يسمح القانون بتطبيق نظام قروض لتسويق القمح والحبوب الخشنة اذا ما قرر رئيس الولايات المتحدة أن المفاوضات التجارية الدولية لم تحقق تقدما كافيا بحلول يناير/ كانون الثانى ١٩٩٠.

١٣ - وكرد فعل لنقص امدادات الأرز فى الأسواق العالمية، اتخذت معظم البلدان المتقدمة المصدرة خطوات من أجل زيادة انتاجها منه فى ١٩٨٨. وتبعا لتغير أسواق الأرز العالمية من حالة الفوائض فى العرض الى نقص فى الامدادات، وما رافق ذلك من ارتفاع أسعار الأرز الدولية، انخفضت نسبة الدعم فى اطار برامج الصادرات المرتبطة بأسعار السوق العالمية فى عام ١٩٨٨. ومع ذلك لم يطرأ أى تعديل جوهرى يذكر فى السياسات التى قامت عليها اعانات التصدير. أما فيما يتعلق بالبلدان النامية المصدرة للأرز، فهناك مثال تايلند التى لم تعلن أى تدابير جديدة فى مجال الصادرات، فى حين طبقت بعض البلدان الأخرى بعض التدابير الرامية الى زيادة الصادرات. ومع ذلك، فقد شهد عام ١٩٨٨ انخفاض نصيب المصدرين الصغار فى السوق العالمية وفى حجم صادراتها على حد سواء. وبقيت تدابير سياسات الاستيراد فى الكثير من البلدان فى عام ١٩٨٨ على حالها دون أى تغيير أساسى

عما كانت عليه فى العام الماضى، وان كانت بعض البلدان خفضت من القيود المفروضة على واردات الأرز.

١٤ - وقد أعربت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز، عند استعراضها لما تحقق من تقدم فى اطار خطوطها التوجيهية بشأن الاجراءات القطرية والدولية المتعلقة بالأرز، أثناء دورتها الثانية والثلاثين فى ١٩٨٩، عن تقديرها لما أبدته معظم البلدان المتقدمة من اعتدال فى زيادة انتاجها تماشيا مع طلب الجماعة المبكر فى هذا الصدد، بيد أنها أعربت عن أسفها لأنه لم يطرأ أى تغيير جوهرى فى برامج دعم الصادرات.

١٥ - ويظل انتاج البذور الزيتية والزيوت والدهون يحظى بالدعم فى الكثير من البلدان من طريق خطط دعم الأسعار والتى تستكمل ، فى بعض الحالات، بتدابير غير سعرية. وكان الاتجاه السائد فى العديد من البلدان المتقدمة فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ هو زيادة الدعم أو أسعار الشراء بقدر أقل مما كان عليه الحال فى السنوات السابقة، بل وتخفيضها فى بعض الحالات. أما فى البلدان النامية فكان الاتجاه العام هو الاستمرار فى زيادة دعم الأسعار فى ١٩٨٧ - ١٩٨٨. بيد أن التضخم طغى جزئيا، فى كثير من الحالات، على التأثير التحفيزى لهذه الزيادات فى دعم الأسعار. وفيما يتعلق بالتدابير التى تؤثر على الصادرات فى قطاع البذور الزيتية والزيوت والدهون، كان هناك عدد محدود من البلدان المصدرة التى خفضت، أو أزالت، التدابير الموجودة المثبطة للصادرات فى ١٩٨٧-١٩٨٨. بيد أن هذه التدابير الايجابية فى مجال سياسات الصادرات حجبها بروز تطورات أخرى، وخاصة التوسع الحاد المفاجئ فى استخدام اعانات الصادرات. ويؤكد ظاهر التطورات فى سياسات الاستيراد خلال العام الماضى اجمالا الاتجاه الذى برز فى ١٩٨٦-١٩٨٧ صوب تحرير الواردات. اذ حسبما تفيد به التقارير فان التدابير التى اتخذت فى ١٩٨٧-١٩٨٨ من أجل الغاء أو تخفيض الرسوم والضرائب والقيود الكمية المفروضة على الواردات تزيد بكثير عن التدابير التى فرضت حواجز جديدة على الواردات أو زادت الموجود منها.

١٦ - وفى الدورة الثانية والعشرين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون، والتى عقدت فى مارس/ آذار ١٩٨٩، اتفقت الجماعة فى سياق الخطوط التوجيهية بشأن التعاون الدولى فى هذا المضمار، على أن ما تحقق من تقدم فى ١٩٨٧-١٩٨٨ صوب تحقيق الأهداف الشاملة التى توختها الخطوط التوجيهية محدود للغاية، ويقل كثيرا عما تثبتت منه الجماعة فى عدة دورات اخيرة. اذ برز اتجاه صريح نحو التوسع فى الاجراءات الحمائية فى ١٩٨٧-١٩٨٨، اتخذ شكل المزيد من الحماية للانتاج ذى التكاليف المرتفعة وتوسع هائل فى استخدام اعانات التصدير.

١٧ - فى معظم البلدان المتقدمة تخضع أسعار اللحوم للمنتجين أو المستهلكين، أو كليهما، لنوع أو لآخر من أنواع الضوابط الحكومية المباشرة أو غير المباشرة. ولا يتاح

لقطاع صناعة اللحوم مزاولة أنشطته فى ظل السوق المفتوحة سوى فى عدد قليل للغاية من البلدان. أما فى الأقاليم النامية فقد كان هناك اتجاه صوب تخفيض الدعم لاستهلاك اللحوم أو انتاجها، والغاء اللوائح التى تسمح بالتدخلات الحكومية فى التسويق المحلى وللصادرات رافقها تطبيق أسعار صرف واقعية بقدر أكبر.

١٨ - وفى ظل فوائض الامدادات من اللحوم لجأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبلدان أوروبا الغربية الأخرى الى الاستمرار فى تطبيق التدابير الرامية الى تنشيط الصادرات، وخاصة صادرات لحوم الأبقار. وعلى الرغم من أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية تظل مصدرا صافيا هاما للحيوانات واللحوم، الا أنها سمحت فى الآونة الأخيرة بزيادة الواردات من اللحوم المعفاة من الرسوم الجمركية وبرسوم مخفضة من عدد من البلدان الأفريقية المرتبطة بالمجموعة. وفى ذات الوقت رخص بدخول كميات أكبر من لحوم الأبقار من النوعية الجيدة معفاة من الرسوم الى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو اجراء استفاد منه أساسا المصدرون من أمريكا الجنوبية. كما ظل التخفيض فى حصص الواردات التفضيلية من لحوم الأبقار لأغراض التصنيع والأبقار الحية، ساريا حتى عام ١٩٨٨، وان كانت هناك بعض الزيادة فيها فى ١٩٨٩. كما واصلت الولايات المتحدة، منذ منتصف الثمانينات، منح مصدرى الحيوانات واللحوم شتى أنواع الاعانات المباشرة وغير المباشرة، الا أن نسبة الصادرات المدعومة من مجموع صادرات الولايات المتحدة انخفضت انخفاضا حادا فى ١٩٨٨. فى ذات الوقت تواصلت زيادة مستوى واردات اللحوم المسموح بها بمقتضى قانون واردات اللحوم حتى عام ١٩٨٨، ومع ذلك جرت مفاوضات مع استراليا ونيوزيلندا فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ للاتفاق على تقييد الشحنات من البلدين، ثم خفض مستوى الواردات مرة أخرى فى ١٩٨٩. وفى اليابان ترافق تخفيض دعم أسعار لحوم الأبقار والخنازير مع تخفيض فى الرسوم على الواردات. وفى واقع الأمر، من المنتظر الغاء القيود الكمية على واردات لحوم الأبقار بصورة تدريجية، وتخفيض الرسوم عليها، وذلك فى اطار التوجه نحو تحرير التجارة. واعتبرت الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم، فى دورتها الثالثة عشرة التى عقدت فى مارس/ آذار ١٩٨٩، أن التغييرات فى سياسات اليابان تشكل أهم مساهمة قدمت خلال الآونة الأخيرة من أجل تحرير السوق الدولية للحوم.

١٩ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية، فان جمهورية كوريا أبقت على الحظر المفروض على واردات الدواجن ولحوم الخنازير، ولكنها استأنفت استيراد لحوم الأبقار. أما المكسيك فقد واصلت سياساتها فى تقييد صادرات الأبقار الحية، وسمحت باستيراد كميات ضخمة من الحيوانات واللحوم، جاءت أساسا من الولايات المتحدة، وذلك فى اطار سياساتها الرامية الى ضمان توفير امدادات كافية للمستهلكين فى المدن بأسعار محددة. ومرة أخرى خفضت اعانات الصادرات فى البلدان النامية، وذلك الى حد بعيد بسبب المشكلات المالية الخطيرة التى تواجهها هذه البلدان. وتظل تركيا واحدة من عدد قليل من البلدان النامية التى واصلت تقديم الدعم لصادرات اللحوم. من جهة ثانية، ألغت كل من الأرجنتين

وأوروغواى معظم الضرائب المفروضة على صادراتها من الحيوانات واللحوم بهدف تخفيض التأثيرات السلبية لهبوط أسعار السوق العالمية على المنتجين المحليين.

٢٠ - وظل قطاع منتجات الألبان يحظى بدعم كبير فى معظم البلدان المتقدمة. بيد أن بلدان أوروبا الغربية اتبعت سياسات لتكييف الانتاج من الألبان ومنتجاتها بما يتفق مع ايجاد منافذ مجزية لتصريفه. وفى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية انخفضت كميات تجميع ألبان الأبقار المخصصة لمصانع الألبان فى المجموعة فى ١٩٨٨ بما يقارب ١٠ فى المائة عن مستواها فى عام ١٩٨٣، وهى السنة السابقة لتطبيق نظام حصص التسويق. كذلك شهد الانتاج المزيد من الانخفاض فى معظم بلدان أوروبا الغربية الأخرى. بيد أن كندا سمحت بزيادة طفيفة فى حصص الانتاج، وخفضت العقوبات المفروضة على زيادة كميات التسليم المصرح بها. كما زادت اليابان بدورها حصص الألبان المخصصة للمصانع فى ١٩٨٨/١٩٨٩، وهى الحصص التى تضمن لها الحكومة أسعارا محددة للمزارعين، وان كانت هذه الأسعار نفسها قد خفضت فى نفس العام، ثم مرة أخرى فى ١٩٨٩/١٩٩٠. وفى الولايات المتحدة، التى تنفرد دون غيرها من بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة فى نصف الكرة الشمالى بعدم تطبيق نظام الحصص لتسويق الألبان، سجل الانتاج زيادة فى ١٩٨٨ على الرغم من تخفيض آخر فى أسعار الدعم وتأثيرات الجفاف على امدادات الأعلاف والأسعار.

٢١ - ولقد أدى استمرار تراجع الانتاج والمخزونات العالمية الى تسارع الزيادات فى أسعار التجارة الدولية فى مسحوق الألبان الخالى من الدسم. كذلك ارتفعت أسعار الأسواق المحلية فى كل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة. وعلى الرغم من هذه التطورات، استطاعت الولايات المتحدة، منذ منتصف عام ١٩٨٨، المنافسة فى السوق الدولية لمسحوق الألبان الخالى من الدسم بدون أى دعم للصادرات، فى حين خفضت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تسديد اعانات التصدير بنحو النصف. وبحلول نهاية ١٩٨٨ كانت الأسعار العالمية لمسحوق الألبان الخالى من الدسم قد تجاوزت كثيرا الحد الأدنى لأسعار الصادرات فى اطار الجات، والذى زيد مرتين فى غضون عام ١٩٨٨. كذلك زادت أسعار السوق لمنتجات الألبان الأخرى والحدود الدنيا لأسعارها المتفق عليها بموجب الترتيبات الدولية لمنتجات الألبان فى اطار الجات. ومع ذلك ظل الجزء الأكبر من التجارة الدولية فى الزبد والسمن فى ١٩٨٨ فى شكل معاملات بأسعار خاصة مخفضة، ومعونات غذائية. وفى المجموعة الاقتصادية الأوروبية كانت حصة الانتاج البالغة ٩٧ مليون طن تزيد كثيرا على مستوى المبيعات غير المدعومة من الألبان ومنتجاتها فى الأسواق المحلية والخارجية التى تراوحت فى المتوسط فى السنوات الأخيرة، بين ٧٠ و ٧٥ مليون طن من معادل الألبان. وبالتالى ستتواصل سياسات التخلص من كميات كبيرة منها بأسعار مدعومة فى الأسواق المحلية والخارجية.

الخط التوجيهي الثامن

" يجب على جميع البلدان أن تبذل أقصى الجهود الممكنة وأن تتبنى الاجراءات المناسبة لتحقيق مزيد من الاستقرار فى الأسواق العالمية بالنسبة للمنتجات الزراعية بأسعار تكون مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين، وأن يتم ذلك حيثما يكون ممكنا، عن طريق اتفاقيات سلعية دولية. وفى هذا الخصوص يجب على المجموعة الدولية أن تتخذ الاجراءات لضمان حصول البلدان المستوردة، وخصوصا البلدان ذات الدخل المنخفض، على الامدادات الغذائية بشروط معقولة، وعلى الخصوص فى أوقات نقص الأغذية على مستوى العالم. "

٢٢ - كانت فترة الثمانينات فترة غير مواتية بشكل خاص بالنسبة للمفاوضات الخاصة بعقد اتفاقيات سلعية دولية تهدف الى ضمان قدر أكبر من الاستقرار فى الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية. اذ على الرغم مما سجلته أسعار السلع عموما من اتجاه صعودى فى الآونة الأخيرة مرده أساسا الى تأثيرات الجفاف الحاد فى أمريكا الشمالية وبرامج مواءمة الامدادات فى البلدان المتقدمة، كان المستوى التجميعى للأسعار العالمية للمنتجات الزراعية فى ١٩٨٨، حتى بالأرقام الاسمية، يقل بنسبة ١٠ فى المائة عن مستواه فى ١٩٨٠. كما أن أسعار العديد من السلع الاستوائية الخاصة (مثل البن والكاكاو والشاى)، والتى تصدرها أصلا البلدان النامية) انخفضت انخفاضا حادا فى غضون العامين الماضيين نتيجة استمرار تراكم الفوائض فى الأسواق. كما أن استمرار الاتجاهات الهبوطية طويلة الأجل، جنبا الى جنب مع التقلبات الحادة فى الأسعار الدولية للكثير من السلع، جعل من الصعب تصور امكانية التوصل الى أى اتفاق بين المنتجين والمستهلكين بشأن مستويات الأسعار التى ينتظر أن تحميها الاتفاقيات السلعية الدولية. يضاف الى ذلك أن التوجه العام لتصورات السياسات، وخاصة فى بعض البلدان المتقدمة، كان مساندا لمبدأ التفاعل الحر للأسواق الدولية للسلع تبعا لعوامل السوق بدلا من الارتكاز على استقرارها من طريق الاتفاقيات السلعية الدولية. وفى ذات الوقت كان محور تركيز المفاوضات الزراعية الجارية فى جولة أوروغواى فى اطار الجات على ارساء نظام للتجارة الزراعية المرتبطة بحركة الأسواق وتقل فيها فرص تدخلات الحكومات. ولذا لم يكن غريبا تعذر الوصول فى خلال العامين الماضيين الى اتفاقيات سلعية دولية جديدة تتضمن بنودا تضمن استقرار الأسواق. وذلك فضلا عن استمرار النزاعات والخلافات الحادة بشأن تطبيق بعض الاتفاقيات السلعية الدولية القائمة.

٢٣ - الاتفاقية الدولية للكاكاو ١٩٨٦، والتى دخلت حيّز التنفيذ فى يناير/ كانون الثانى ١٩٨٧، لم يكن لها أى تأثير يذكر على أسعار الكاكاو. ذلك أن عمليات شراء المخزون الوقائى فى اطار الاتفاقية علّقت فى يونيو/ حزيران ١٩٨٧ حينما وصلت المشتريات حد ٠٠٠ ٧٥ طن فى غضون ستة شهور. وفى اثر انتعاش قصير العمر هبطت أسعار الكاكاو فى

مستهل سبتمبر/ أيلول ١٩٨٧ الى أدنى مستوى منها منذ ٤ سنوات ونصف السنة. ومع ذلك فشل مجلس الكاكاو الدولى فى احياء آلية دعم الأسعار المضمنة فى الاتفاقية، كما عجز المسؤول عن ادارة المخزونات الوقائية عن التدخل فى السوق. وبغية استئناف مشتريات المخزون الوقائى اتفق المنتجون والمستهلكون (يناير/ كانون الثانى ١٩٨٨) على تخفيض أسعار التدخلات. غير أن المشتريات من المخزونات العازلة والتى وصلت الى ذروة قدرها ٢٥٠ ٠٠٠ طن فى فبراير/شباط ١٩٨٨، لم يكن لها تأثير يذكر على الأسعار. وفى مارس/ آذار ١٩٨٨ فشل الاجتماع الخاص لمجلس منظمة الكاكاو الدولية فى التوصل الى اتفاق بشأن خطة تقضى بحجب ١٢٠ ٠٠٠ طن أخرى من الكاكاو عن الأسواق من طريق تخزينها فى البلدان المصدّرة. وانفضت المحادثات التى جرت عقب ذلك فى شهرى سبتمبر/ أيلول ١٩٨٨ ومارس/ آذار ١٩٨٩ بدون التوصل الى اتفاق فى الآراء بشأن المستويات الجديدة لأسعار الدعم، أو الاتفاق على أى اجراءات لمعالجة مسألة متأخرات الرسوم المستحقة للمخزونات الوقائية، مما أدى الى هبوط أسعار الكاكاو الى مستويات تقل كثيرا عن نطاق الأسعار الذى تحميه الاتفاقية. وفى أعقاب ما ورد من تقارير بتفشى الأمراض فى منطقة زراعة الكاكاو فى باهيا بالبرازيل، والمناخ الجاف الذى ساد غرب أفريقيا، وخاصة كوت ديفوار، ارتفعت أسعار الكاكاو قليلا فى أواخر مايو/ أيار ١٩٨٩، وان لم تبدو أى مظاهر على حدوث تغيير جذرى فى أوضاع السوق من حيث تفوق العرض على الطلب. ومن المقرر أن ينتهى سريان اتفاقية الكاكاو الدولية الحالية فى سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠، الا أنه ما لم يتوصل المشاركون فيها الى ايجاد حلول للمشكلات القائمة أثناء اجتماعهم القادم فى سبتمبر/ أيلول ١٩٨٩، ستظل الاتفاقية معطلة فعليا.

٢٤ - كذلك بقية أسعار البن عرضة للضغوط فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨. واتفق المنتجون والمستهلكون (سبتمبر/ أيلول ١٩٨٧) على اعادة تطبيق نظام حصص الصادرات لفترة السنتين الأخيرتين من اتفاقية البن الدولية ١٩٨٣، وذلك بغرض اعادة الأسعار مرة أخرى الى حدود النطاق السعرى المتفق عليه على أساس ١٢٠ - ١٤٠ سنتا للرطل، مع حدود أمان ١١٥ و ١٤٥ سنتا على التوالى. وكان مجموع حصص الصادرات المتفق عليه لسنة البن ١٩٨٨/١٩٨٧ هو ٥٨ مليون جوال (بوزن ٦٠ كيلوغرام للجوال)، ثم حددت فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٨ على أساس ٥٦ مليون جوال حرصا على ابقاء الأسعار فوق مستوى ١١٥ سنتا للرطل. وفى الربع الأول من عام ١٩٨٩ هبطت الأسعار الى دون مستوى الحماية البالغ ١٢٠ سنتا للرطل، خفضت على أثرها حصص الصادرات بمقدار مليون جوال نفذت فى دفعتين متتاليتين كل منهما بمليون جوال فى شهرى فبراير/ شباط ومارس/ آذار ١٩٨٩، ثم بمقدار ٥ر١ مليون جوال أخرى فى أبريل/ نيسان ١٩٨٩. وتبع ذلك استقرار أسعار البن، ولكنها ظلت معظم الوقت دون مستوى الحماية. ولقد أجرت البلدان الأعضاء المنتجة والمستهلكة الرئيسية للبن عددا من المشاورات غير الرسمية خلال النصف الأول من ١٩٨٩ سعيا الى صياغة اتفاقية دولية جديدة للبن تحل محل الاتفاقية القائمة والتى تنتهى مدة سريانها فى سبتمبر/ أيلول ١٩٨٩. وشملت المباحثات المقترحات الرامية الى الحيلولة دون قيام أسواق من شريحتين تضمن لغير الأعضاء فى الاتفاقية دفع أسعار أقل مما يدفعه أعضاء منظمة البن الدولية، مما

أضعف من فعالية أداء الاتفاقية، الا أن الاجتماعات فشلت فى التوصل الى منهاج ازاء هذه القضية. وأخيرا اتفق أعضاء منظمة البن الدولية، فى اثر اجراء المزيد من المباحثات فى أوائل يوليو/ تموز، على تعليق العمل بنظام حصص الصادرات، مما يعنى قيام سوق حرة للبن لأول مرة منذ عام ١٩٨٧. كذلك قرروا تمديد العمل باتفاقية البن الدولية لعامين آخرين اعتبارا من ١٩٨٩/٩/٣٠، ولكن بدون الأخذ بنظام حصص الصادرات.

٢٥ - بدأ سريان اتفاقية المطاط الطبيعى الدولية الثانية التى أبرمت فى ١٩٨٧، بصورة موقتة (١٩٨٨/١٢/٢٩) فى اثر التصديق، أو الموافقة عليها، من جانب النصاب المطلوب من البلدان المنتجة والمستهلكة للمطاط الطبيعى. وتقضى اتفاقية الخمس سنوات الجديدة باجراء استعراضات متكررة للأسعار، ومواءمة شبه تلقائية لنطاق الأسعار، وذلك فضلا عن تميزها بقدر أكبر من المرونة كانت تفتقر اليه الاتفاقية القديمة. بيد أنه بفضل تزايد الطلب على المطاط الطبيعى ووجود توازن هيكلى أفضل، فان اتفاقية المطاط الطبيعى الدولية الثانية لم توضع بعد موضع الاختبار. وتبعا لذلك، ثمة توقعات عامة بأن تنجح هذه الاتفاقية، مثلما نجحت سابقتها، فى تحقيق استقرار أسعار المطاط الطبيعى. وكانت مبيعات المخزونات الوقائية فى اطار اتفاقية المطاط الدولية الأولى مجزية للغاية، كما حققت غرضها الأصلى المنشود فى استيعاب فوائض الامدادات فى مستهل الثمانينات، ثم طرحها فى الأسواق عند حدوث نقص الامدادات فى سبتمبر/ أيلول ١٩٨٧. وقد قررت منظمة المطاط الطبيعى الدولية، فى اجتماعها الذى عقد فى أبريل/ نيسان ١٩٨٩، توزيع الأرصدة المالية الضخمة (تقدر بنحو ٣٧١ مليون دولار) المتولدة عن بيع ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠٠ طن من المخزونات الوقائية المذكورة للاتفاقية الأولى، على أعضائها.

٢٦ - بدأ سريان اتفاقية السكر الدولية ١٩٨٧ فى يناير/ كانون الثانى ١٩٨٨. والاتفاقية الجديدة، مثلها مثل سابقتها، مجرد اتفاقية ادارية محضة ولا تتضمن أى بنود تنظيمية. وتهدف الاتفاقية الى ضمان استمرار منظمة السكر الدولية وجهازها الاحصائى فى العمل، وبوجه خاص مواصلة توفير اطار ملائم للاعداد لاتفاقية دولية للسكر يمكن أن تتضمن أحكاما اقتصادية.

٢٧ - بدأ سريان اتفاقية القمح الدولية ١٩٨٦، التى تضم اتفاقية تجارة القمح واتفاقية المعونة الغذائية، فى يوليو/ تموز، ١٩٨٦. واتفاقية القمح الجديدة، مثلها مثل سابقتها، تسرى لفترة خمس سنوات ولا تتضمن أى أحكام خاصة بالأسعار أو المخزونات. وبقيت اتفاقية المعونة الغذائية ١٩٨٦ بدون أى تغيير يذكر عن الاتفاقية السابقة. وكان قد اتفق أصلا على أن تظل الاتفاقية سارية حتى يونيو/ حزيران ١٩٨٩، الا أنها مددت لفترة سنتين أخريين الى يونيو/ حزيران ١٩٩١.

٢٨ - عقد المجلس الدولى للأخشاب الاستوائية، الذى أنشئ بغرض الاشراف على تطبيق الاتفاقية الدولية للأخشاب الاستوائية، اجتماعين خلال عام ١٩٨٨ فى كل من البرازيل

واليابان على التوالى، ثم اجتماع آخر فى مايو/ أيار ١٩٨٩ فى كوت ديفوار. وقد بدأ تنفيذ عدد من المشروعات فى مجالات معلومات وأنباء الأسواق، وجوانب الصناعات الحرجية والتشجير وادارة الغابات. كما طرحت، نيابة عن بعض تجار الأخشاب الاستوائية الأوروبيين، فكرة تقضى بفرض ضريبة على واردات الأخشاب الاستوائية وتساهم فيها جميع البلدان المستهلكة. وتودع عائدات هذه الضريبة فى صندوق خاص لدى منظمة الأخشاب الاستوائية الدولية يستخدم فى دعم أنشطة الادارة الحرجية. وكانت وجهة نظر البلدان المنتجة أن ضمان أسعار مجزية بقدر أكبر للأخشاب الاستوائية أمر أساسى لاستمرارية الموارد الخشبية الاستوائية.

٢٩ - كان من المقرر أن ينتهى العمل بالاتفاقية الدولية للجوت ومشتقاته ١٩٨٢ فى يناير/ كانون الثانى ١٩٨٨. بيد أن مجلس منظمة الجوت الدولية قرر، أثناء دورته التاسعة (نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٨)، تمديدها لفترة سنتين أخريين حتى يناير/ كانون الثانى ١٩٩١ كيما يفسح المجال لاعادة التفاوض بشأن الاتفاقية. ولقد وافق المجلس فى دورته الحادية عشرة (مارس/ آذار ١٩٨٩) على نص الاتفاقية الجديدة. كما قرر الطلب الى الأونكتاد بأن يدعو الى عقد مؤتمر دولى لاعادة التفاوض بشأن الاتفاقية، مقترحا بأن يبدأ المؤتمر جلساته فى ١٩٨٩/١٠/٣٠.

٣٠ - واصل المجلس الدولى لمنتجات الألبان، ولجانه الثلاث، استعراض أداء ترتيبات الجات الدولية لمنتجات الألبان، وتقدير أوضاع منتجات الألبان العالمية. وتماشيا مع ارتفاع الأسعار الدولية لجميع منتجات الألبان، وخاصة المنتجات ذات المحتوى العالى من البروتين، زيد الحد الأدنى لأسعار الصادرات مرة أخرى فى ١٩٨٨. وفى حين تجاوزت الأسعار الفعلية للتجارة الدولية فى مسحوق الألبان مستويات الحدود الدنيا طوال عام ١٩٨٨، ظل جزء كبير من صادرات البلدان الأعضاء من الزبد يباع بأسعار دون المستويات الدنيا للترتيبات الدولية لمنتجات الألبان، وذلك فى أعقاب التخفيض فى اعتمادات الأسعار المحددة للزبد القديم، وفى بعض الشروط المتعلقة بكميات الصادرات. ونوه المجلس الدولى لمنتجات الألبان، فى دورته التى عقدت فى مارس/ آذار ١٩٨٩، بما شهدته السوق العالمية لمنتجات الألبان من تعزيز متواصل. اذ حققت منتجات الألبان مبيعات جيدة اجمالا فى جميع الأسواق الهامة فى أوائل عام ١٩٨٩، حيث بقيت أسعار المنتجات التى تشملها بروتوكولات الترتيبات الدولية لمنتجات الألبان أعلى بكثير من المستويات الدنيا المتفق عليها.

٣١ - وواصل مجلس اللحوم الدولى استعراض أداء ترتيبات الجات الخاصة بلحوم الأبقار. كذلك وجه المجلس الدولى، ومجموعة تحليل الأسواق التابعة له، اهتمامهما بقدر متزايد الى استعراض أسواق أنواع اللحوم الأخرى وقضايا السياسات التى تهم البلدان المشاركة

بوجه خاص. ومع ذلك لم يتحقق أى تقدم بعد فيما يتصل بأهداف الترتيبات الأخرى، مثل توسيع نطاق التجارة وتحريرها.

٣٢ - وفيما يتعلق بالمبادرات الرامية الى عقد اتفاقيات سلعية دولية جديدة، فان اجتماع الأونكتاد السابع (١٩٨٧) طلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يدعو الى عقد اجتماعات، أو استئناف الاجتماعات القائمة، لاستعراض السلع المختلفة المنفردة التى لا تشملها الاتفاقيات أو الترتيبات السلعية الدولية ولكنها ترد فى القائمة الاشارية المضمنة فى القرار رقم ٩٣ (٤) بشأن البرنامج السلعى المتكامل، ولاتخاذ القرارات بشأن العمل الدولى الملائم لايجاد حل للمشكلات التى تواجهها هذه السلع. وثمة سلسلة من المشاورات الأولية الشاملة الجارية لهذه الأغراض فى اطار الأونكتاد، حيث من المنتظر أن تبحث اللجنة المختصة بالسلع فى الأونكتاد فى النتائج التى سوف تسفر عنها هذه المشاورات فى الوقت المناسب.

٣٣ - وقد تأثر تنفيذ الاتفاقيات، التى لا تتضمن أحكاما اقتصادية والتى ترمى الى تحسين الظروف الهيكلية فى سوق السلع المعنية، تأثرا جزئيا من جراء عدم كفاية الأموال اللازمة لتمويل مشروعات البحوث والتطوير ذات الصلة. وفى هذا الصدد، اتخذت الحاجة الى بدء أعمال الحساب الثانى (الذى يهدف الى تمويل بعض التدابير فى مجال السلع التى لا تتعلق بالمخزونات) فى الصندوق المشترك للسلع الأساسية، أهمية خاصة. وقد حدثت فى هذا المجال بعض التطورات الايجابية. ففى يوليو/ تموز ١٩٨٨، استوفى الشرط الأساسى الباقى لبدء تنفيذ الاتفاقية المنشئة للصندوق المشترك التى كان قد ووفق عليه فى وقت مبكر يرجع الى يونيو/ حزيران ١٩٨٠، وهذا الشرط هو أن تقدم البلدان المصدقة على الاتفاقية ثلثى المساهمات المباشرة فى رأس مال الصندوق. وفى ١٩ يونيو/ حزيران اجتمع فى نيويورك ممثلو الدول الأربعة والستين التى كانت قد صادقت، حتى سبتمبر/ أيلول ١٩٨٣، على الاتفاقية المنشئة للصندوق، وقرروا أن يبدأ الصندوق عمله رسميا فى ذلك اليوم أى فى ١٩ يونيو/ حزيران ١٩٨٩.

٣٤ - وعين مجلس ادارة الصندوق، خلال اجتماعه السنوى الأول (يوليو/ تموز ١٩٨٩) مديرا للصندوق واختار امستردام موقعا لمقره الرئيسى. كما انتخب المجلس الـ ٢٦ مديرا تنفيذيا ومناوبا الذين سيشكلون المجلس التنفيذى للصندوق حتى الاجتماع السنوى الثانى لمجلس الادارة الذى قد يعقد فى يوليو/ تموز ١٩٩٠ حيث سيختار المديرين التنفيذيين الباقيين ومناوبيهما لبقية فترة السنتين. وأصدر مجلس الادارة توجيهاته الى المجلس التنفيذى بأن يقدم لاجتماعه السنوى الثانى مشروعات نصوص بشأن المسائل التنظيمية بما فى ذلك القواعد واللوائح الخاصة بسير أعمال الصندوق والعلاقات مع مختلف المؤسسات المتعاونة، والقواعد واللوائح الخاصة بعمليات الحساب الأول والثانى لدراستها.

٣٥ - ويبدأ العمل بالحساب الأول فى الصندوق المشترك الذى سيسهم فى تمويل عمليات المخزونات فى اطار الاتفاقيات السلعية الدولية عندما تختار الاتفاقيات التى تتضمن أحكاما خاصة بالمخزونات العازلة الارتباط بالصندوق. وتوجد فى الوقت الحاضر اتفاقيتان من الاتفاقيات السلعية الدولية تعتمدان على المخزونات العازلة هما المعنيتان بالكاكاو والمطاط. أما الحساب الثانى، الذى وضع من أجل تمويل تدابير تنمية السلع التى ترمى الى تحسين الظروف الهيكلية للأسواق وتعزيز القدرة التنافسية لسلع التصدير فى البلدان النامية فى الأجل الطويل، فيمكن بدء العمل به بمجرد أن يبدأ الصندوق المشترك أعماله.

٣٦ - ويدعو الخط التوجيهى أيضا الى اتخاذ التدابير "لضمان حصول البلدان المستوردة، وخصوصا البلدان ذات الدخل المنخفض، على الامدادات الغذائية بشروط معتدلة وعلى الخصوص فى أوقات نقص الأغذية على مستوى العالم". ويفرض النقص النسبى فى الامدادات فى الأسواق العالمية للحبوب وما نجم عن ذلك من ارتفاع أسعار الحبوب العالمية خلال ١٩٨٨/١٩٨٩ مشكلات للكثير من بلدان العجز الغذائى النامية التى يتعرض حصولها على الواردات الغذائية للعراقيل بالفعل نتيجة لمشكلات موازين المدفوعات الناشئة عن أعباء الديون الخارجية المتصاعدة وضعف الطلب على العديد من صادراتها من السلع الأولية وغير ذلك من الصعوبات الاقتصادية والمالية. ومن المتوقع أن يزيد ارتفاع أسعار الحبوب من أعباء استيراد الحبوب فى هذه البلدان بنحو ٣٧ فى المائة فى ١٩٨٨/١٩٨٩. كما سيؤدى ارتفاع الأسعار الى خفض الشحنات من المعونة الغذائية بالنظر الى أن المخصصات التى تقدمها الجهات المتبرعة الرئيسية تدرج بقيمتها النقدية.

٣٧ - ومن المنتظر أن تنخفض الكميات المتاحة من المعونة الغذائية من الحبوب فى ١٩٨٨/١٩٨٩ الى ٩ر٧ مليون طن أى بما يقل بنحو ٦ر٣ مليون طن أو ٢٥ فى المائة عما كانت عليه فى العام السابق، وهو أقل رقم تصل اليه خلال ست سنوات، كما أنه يقل عن الرقم المستهدف السنوى الأدنى البالغ ١٠ ملايين طن الذى حدده مؤتمر الأغذية العالمى فى عام ١٩٧٤. وينتظر، كذلك، أن تنخفض المعونة الغذائية من الحبوب الموجهة لبلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض انخفاضا كبيرا فى ١٩٨٨/١٩٨٩. وعلى الرغم من أن الشحنات لهذه البلدان ستظل تمثل نحو ٨٣ فى المائة من مجموع المعونة الغذائية من الحبوب، فان من المنتظر أن ينخفض الجزء من الواردات الكلية من الحبوب الذى تغطيه المعونة الغذائية الى ١٤ فى المائة بعد أن كان ٢٠ فى المائة فى ١٩٨٧/١٩٨٨.

٣٨ - كذلك فان الوضع العام لموارد الاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ يبدو غير مستقر. فحتى ١٩٨٨/١٢/٣١، لم تتجاوز المساهمات من الحبوب للاحتياطى ٠٠٠ ٤٦٣ طن مقابل نحو ٥٢٠ ٦٤٤ طنا فى نفس الفترة من العام السابق على الرغم من أن المساهمات من السلع غير الحبوب وقدرها ٠٨٨ ٩٢ طنا كانت أعلى. وقد أدى تأخر الجهات المتبرعة فى الاعلان عن

تعهداتها خلال العام بالاضافة الى ارتفاع الطلب على مساعدات الطوارئ، ولاسيما من أجل الأعداد المتزايدة من اللاجئين الى الحد من قدرات الاحتياطى بصورة خطيرة. ومع ذلك، قدمت المساعدات لنحو ٣٠ بلدا تعرضت لحالات طوارئ طبيعية ومن صنع الانسان فى ١٩٨٨ وذلك باللجوء، جزئيا، الى طلب الموارد المتعهد بها للاحتياطى لعام ١٩٨٩ قبل موعدها. وعند استعراض المجلس، فى دورته الخامسة والتسعين التى عقدت فى يونيو/ حزيران ١٩٨٩، للتقرير الرابع عشر للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمى، أكد الحاجة الى تعزيز قاعدة موارد الاحتياطى الدولى، وأعرب، فى هذا الصدد، عن انتظاره للدراسة الخاصة بالاحتياطى الدولى والتى يتولى البرنامج اعدادها بمعاونة المنظمة لعرضها على لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها فى دورتها التاسعة والعشرين التى تعقد عام ١٩٩٠.

٣٩ - وأوصت لجنة الأمن الغذائى العالمى، أثناء دورتها الرابعة عشرة التى عقدت فى أبريل/ نيسان ١٩٨٩ الجهات المتبرعة بالمعونة الغذائية بأن تبذل كل ما فى وسعها، على الرغم من انخفاض فوائض المخزونات الغذائية وارتفاع أسعار الأغذية للمحافظة على شحنات المعونة الغذائية لكل من البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان العجز الغذائى الأخرى، حيث أن نقص الانتاج والقيود المالية على الواردات سوف تعنى، بدون ذلك، حدوث انخفاض حاد فى الاستهلاك الفردى. كما دعا المجلس، فى دورته الخامسة والتسعين التى عقدت فى يونيو/ حزيران ١٩٨٩، الجهات المتبرعة بالمعونة الغذائية الى بذل كل جهد ممكن للمحافظة على شحنات المعونة الغذائية الى البلدان ذات الدخل المنخفض وغيرها من بلدان العجز الغذائى.

الخط التوجيهى الثانى عشر

"من أجل دعم التدابير التى تتخذها البلدان النامية لزيادة الاستثمار فى الزراعة بدرجة كبيرة لابد من احداث زيادة كبيرة فى المعونة الخارجية المقدمة من مصادر التمويل الثنائية ومتعددة الأطراف، حتى يمكن فى وقت مبكر تحقيق الاحتياجات السنوية التى تقدّر (بأسعار ١٩٧٥) بمبلغ ٨٫٣ مليار دولار، منها ٦٫٥ مليار دولار بشروط ميسرة. على أن تؤخذ فى الحسبان تقديرات أمانة المنظمة بأن الاحتياجات الى المساعدات الخارجية بحلول عام ١٩٩٠ ستزيد الى ما بين ١١ مليار و ١٢٫٥ مليار دولار (بأسعار ١٩٧٥). ويجب تركيز قدر متزايد من المعونات الميسرة، سواء منها الثنائية أو متعددة الأطراف، على البلدان ذات الدخل المنخفض. وينبغى للجهات المتبرعة أن تتعهد بتقديم مبالغ كافية لتمويل النفقات المحلية، وأن تواجه، كلما أمكن، طلبات المشاركة المالية فى النفقات المتكررة لتنفيذ مشاريع التنمية فى القطاع الزراعى."

٤٠ – تعتبر المساعدات الخارجية للزراعة جزءا من تدفق الموارد الخارجية والتحويلات الى البلدان النامية. ولذا، فان من الأفضل دراستها فى اطار التطورات التى تحدث فى مجموع التدفقات والتحويلات فى الموارد. وطبقا لما جاء فى تقرير رئيس لجنة المساعدات الانمائية لعام ١٩٨٨، بلغ مجموع التدفق الصافى للموارد الى البلدان النامية فى عام ١٩٨٧ مقدار ٨٩ مليار دولار بعد أن كان متوسطه السنوى قد بلغ ١٢٤ مليار دولار فى الفترة ١٩٧٩–١٩٨١. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٢٨ فى المائة بالأسعار الجارية الى أنه يصل الى قرابة النصف (انخفاض بنسبة ٤٧ فى المائة) بأسعار وعملات عام ١٩٨٦. ويشمل مجموع التدفق الصافى للموارد، حسب تعريف لجنة المساعدات الانمائية، القيمة الكاملة، للمنح والمساعدات الفنية، والمعونة الغذائية، والاستثمار المباشر بالاضافة الى الانفاق من القروض بعد خصم مبالغ السداد الرئيسية. غير أنها تستبعد مدفوعات الفوائد. وقد وصلت مدفوعات الفوائد التى تسددها البلدان النامية، طبقا لبيانات البنك الدولى، الى ٥٤ مليار دولار فى ١٩٨٧ على القروض طويلة الأجل فقط. واذا أخذ هذا الأمر فى الاعتبار، فان التحويلات الصافية من البلدان النامية على القروض طويلة الأجل (الانفاق بعد خصم مبلغ الفائدة والمدفوعات الرئيسية) بلغت مقدار ٣٨ر١ مليار دولار فى عام ١٩٨٧. وتبلغ التقديرات الأولية للتحويلات الصافية من البلدان النامية على القروض طويلة الأجل فى عام ١٩٨٨ مقدار ٤٣ مليار دولار[(١)]. وفى الوقت الحاضر يبلغ التمويل الصافى الرسمى للتنمية[(٢)] فى جميع القطاعات أكثر من ثلثى جميع التدفقات الصافية للموارد على البلدان النامية بالمقارنة بحصة هذا التمويل التى تجاوزت الثلث بقليل فى أوائل الثمانينات. ويرجع جزء من هذه الزيادة الحادة فى حصة التمويل الرسمى الى الانخفاض الحاد فى التدفقات الخاصة (التى تتخذ أساسا شكل قروض ائتمانية للتصدير والاقراض المصرفى) منذ أوائل الثمانينات.

٤١ – ونظرا لنقص البيانات، يتعذر رسم صورة شاملة لجميع تدفقات الموارد (الرسمية والخاصة) على الزراعة. غير أن البيانات الخاصة بالتمويل الرسمى للتنمية والموجه للزراعة تعتبر كاملة الى حد بعيد وتبين أن نصيب الزراعة من مجموع الانفاق فى اطار التمويل الرسمى للتنمية قد زاد بصورة سريعة فى السبعينات نتيجة للتحول فى الأولويات لصالح الزراعة، حيث زاد الانفاق من ١٣ فى المائة فى عام ١٩٧٥ الى نحو خمس مجموع التمويل الرسمى للتنمية فى عام ١٩٨٢ ومازال عند هذا المستوى حتى الآن. ويمكن رؤية نمط مماثل بالنسبة لنصيب الزراعة من مجموع الانفاق فى اطار المساعدات الانمائية

---

(١) المصادر: التعاون الانمائى، منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، تقرير عام ١٩٨٨ باريس، ١٩٨٨، والبنك الدولى، جداول القروض العالمية فى ١٩٨٨–١٩٨٩، واشنطن العاصمة، عام ١٩٨٨.

(٢) يعرف التمويل الصافى الرسمى للتنمية بأن قيمة جميع التدفقات الصافية من المؤسسات الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف التى يتمثل هدفها الأساسى فى تعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية.

الرسمية (وهى الجزء الذى يقدم بشروط ميسّرة من التمويل الرسمى للتنمية أى المنح و/أو القروض التى لا يقل فيها عنصر المنح عن ٢٥ فى المائة. وكانت المساعدات الانمائية الرسمية تمثل فى عام ١٩٨٧ أربعة أخماس مجموع التمويل الرسمى للتنمية).(١)

٤٢ - ومن المفترض أن الهدف المحدد للمساعدات الخارجية الوارد فى الخط التوجيهى يشير الى الالتزامات الرسمية للزراعة بتعريفها " الضيق" (انظر حاشية الجدول ١٢-١).(٢) وفى عام ١٩٨٧، وصل مستوى هذه الالتزامات الى ٩ر٨ مليار دولار بالأسعار الجارية (أنظر الجدول ١٢-١. وباستثناء المستوى المرتفع بصورة غير عادية للالتزامات فى عام ١٩٨٦، كانت التزامات عام ١٩٨٧ تمثل أعلى مستوى يتحقق على الاطلاق بالأسعار الجارية. غير أن هذه الالتزامات تمثل، بالأسعار الثابتة، أدنى مستوى تصله منذ عام ١٩٨١، ويرجع جانب من ذلك الى الانخفاض الملحوظ فى الدولار منذ عام ١٩٨٥. وينطبق نفس الشىء على الالتزامات الموجهة للزراعة بتعريفها " الواسع" (٤ر١٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ بالأسعار الجارية) التى تصل الى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٨٠ بالأرقام الحقيقية. وتكشف البيانات الأولية الخاصة بعام ١٩٨٨، والتى لا تتوافر الا عن الاقراض متعدد الأطراف، عن حدوث انخفاض آخر فى الالتزامات الموجهة للزراعة من المصادر متعددة الأطراف ولاسيما القروض التى تقدم بشروط غير ميسرة.

٤٣ - ويحدد الخط التوجيهى رقما مستهدفا قدره ٣ر٨ مليار دولار بأسعار ١٩٧٥. ويعنى ذلك ٣ر١٥ مليار دولار اذا حسبت بأسعار عام ١٩٨٧. ولذا فان التزامات عام ١٩٨٧ البالغة ٩ر٨ مليار دولار بالأسعار الجارية تقل عن الرقم المستهدف بنسبة ٣٥ فى المائة. وكان متوسط معدل الزيادة فى الالتزامات الرسمية للزراعة بالأسعار الحقيقية ٦ر٢ فى المائة سنويا فيما بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٧. غير أنها أخذت فى الانخفاض بمرور الوقت من ٦ر١١ فى المائة سنويا فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٠ الى ٩ر٢ فى المائة سنويا فى الفترة ١٩٨١-١٩٨٧. فاذا استمرت هذه الاتجاهات، فلن يمكن تحقيق الرقم المستهدف الوارد فى الخط التوجيهى

---

(١) تستبعد البيانات الخاصة بالمساعدات الانمائية الرسمية (وكذلك التمويل الرسمى للتنمية) الموجهة للزراعة، المعونة الغذائية التى كانت تمثل خلال السنوات العشر الأخيرة، من حيث القيمة، ما بين ٨ و ١١ فى المائة من مجموع المساعدات الانمائية الرسمية السنوية التى تقدمها البلدان الأعضاء فى لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

(٢) تستخدم الالتزامات بدلا من الانفاق عادة فى الاشارة الى مدى التقدم المحرز فى اطار هذا الخط التوجيهى نظرا لأن البيانات الخاصة بالانفاق لم تكن تتوافر فى الوقت المناسب وبنفس التفاصيل حتى فترة قصيرة مضت.

قبل مرور عدة سنوات، ناهيك عن الرقم المستهدف الذى يتراوح بين ١١ و ٥ر١٢ مليار دولار بأسعار عام ١٩٧٥ الذى أشار اليه الخط التوجيهى على أنه يمثل الاحتياجات فى عام ١٩٩٠.

الجدول ١٢-١

الالتزامات الرسمية بالمساعدات الخارجية الموجهة للزراعة
فى البلدان النامية (بالشروط الميسرة وغير الميسرة)

	متوسط ثلاث سنوات			سنويا		
	٧٦/١٩٧٤	٨١/١٩٧٩	٨٦/١٩٨٤ (٣)	١٩٨٥ (٣)	١٩٨٦ (٣)	١٩٨٧ (٣)
	..... (مليار دولار)					
الزراعة بتعريفها "الضيق" (١)						
المجموع بالأسعار الجارية	٢ر٨	١ر٧	١ر٩	٧ر٩	٩ر١٠	٨ر٩
المجموع بأسعار ١٩٧٥ (٢)	٢ر٩	٤ر٧	٦ر٢	٥ر٨	٦ر٧	٥ر٣
النسبة المئوية للالتزامات بشروط ميسرة	٦٦	٧١	٦٢	٧٢	٥١	٧٣
الزراعة بتعريفها "الواسع" (١)						
المجموع بالأسعار الجارية	٥ر٠	٠ر١١	١٢ر٤	١١ر٧	١٤ر٤	١٣ر٤
المجموع بأسعار ١٩٧٥ (٢)	٥ر٢	٧ر٣	٨ر٥	٨ر٦	٨ر٨	٧ر٣
النسبة المئوية للالتزامات بشروط ميسرة	٦٥	٧١	٦٤	٦٨	٥٦	٧٠

(١) يشمل التعريف "الضيق" للزراعة جميع المساعدات التى تتصل بصورة مباشرة بالانتاج الزراعى ومصايد الأسماك. كما يشمل التعريف "الواسع" المساعدات التى تقدم للغابات وتصنيع المستلزمات وغير ذلك من الصناعات الزراعية، والبنية الأساسية الريفية، والتنمية الريفية وتنمية المناطق والأنهار. وتستبعد البيانات المعونة الغذائية. كما تستبعد المساعدات التى تقدمها بلدان مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة وبعض البلدان والمؤسسات القليلة الأخرى.

(٢) مخفضة بحسب الرقم الدليلى للأمم المتحدة لقيمة الوحدة من صادرات المصنوعات.

(٣) تتضمن بعض التقديرات بشأن المساعدات الثنائية المقدمة فى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧.

٤٤ – ويبين الانفاق من المساعدات الخارجية وجود تأخيرات زمنية كبيرة بالمقارنة بتاريخ الالتزام، كما ألغيت بعض الالتزامات. وتكشف البيانات الخاصة بالانفاق أن خمس الالتزام بالقروض فى المتوسط يفرج عنه عادة فى السنة الأولى ونحو نصف القرض فى نهاية السنة الرابعة من تاريخ الالتزام. أما النصف المتبقى من الالتزام فيستغرق الافراج عنه عادة ما بين ثمانى الى تسع سنوات أخرى.(١) وبناء على ذلك، فان الانفاق من المساعدات الخارجية بالأرقام الحقيقية فى أى سنة من السنوات يتحدد فى ضوء الالتزامات خلال السنوات العشر الى الخمس عشرة السابقة وبحسب التطورات فى القوى الشرائية للقيمة الاسمية للقروض.

٤٥ – وتتوافر البيانات الخاصة بالانفاق بحسب التعريف الواسع لهذا القطاع حتى عام ١٩٨٦. وتبين هذه البيانات أن متوسط الانفاق السنوى فى الفترة ١٩٨٤–١٩٨٦ قد بلغ ٨ر١٠ مليار دولار بالأسعار الجارية. ويقل ذلك بنسبة ١٣ فى المائة عن الرقم المقابل للالتزامات البالغ ٤ر١٢ مليار دولار الوارد فى الجدول ١٢–١. وتبين البيانات الخاصة بالانفاق على الزراعة بتعريفها " الضيق" اختلافات مماثلة فى النسبة المئوية فيما بين الالتزامات والانفاق. وعلى ذلك، فاذا فسر الرقم المستهدف فى الخط التوجيهى على أنه يشير الى الانفاق وليس الى الالتزامات، فان النقص عن الرقم المستهدف يكون أعلى من نسبة الـ ٣٥ فى المائة المشار اليها أعلاه.

٤٦ – ويشير الخط التوجيهى الى ضرورة تقديم مبلغ ٥ر٦ مليار دولار أو ٧٨ فى المائة من مجموع الرقم المستهدف البالغ ٣ر٨ مليار دولار (كلاهما بأسعار ١٩٧٥)، بشروط ميسرة أى فى شكل منح أو قروض لا يقل فيها عنصر المنح عن ٢٥ فى المائة. وفى عام ١٩٨٧ كانت الالتزامات الميسرة تبلغ ٢ر٧ مليار دولار أو ٧٣ فى المائة من مجموع الالتزامات للزراعة (بالتعريف الضيق). وقد كانت هذه الحصة ثابتة تقريبا فى معظم السنوات حيث كانت القيمة تتراوح بين ٦٧ و ٧٣ فى المائة. وفى عام ١٩٨٦ عندما بلغت المساعدات الثنائية (التى تقدم كلها تقريبا بشروط ميسرة) والمساعدات متعددة الأطراف مستويات قياسية، انخفضت حصة الالتزامات الميسرة الى أدنى مستوى لها على الاطلاق نتيجة للانخفاض غير العادى (٣١ فى المائة فى حصة القروض الميسرة فى الاقراض متعدد الأغراض). وتبين البيانات الخاصة بعام ١٩٨٧ والبيانات الأولية الخاصة بعام ١٩٨٨ أن زيادة كبيرة قد حدثت فى الاقراض متعدد الأطراف بشروط ميسرة، وأن ذلك يرجع فى جزء منه الى الانتعاش الكبير فى مستوى الاقراض من الاتحاد الدولى للتنمية للزراعة (من ٩ر٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ الى ٤ر١ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ و ٨ر١ مليار دولار فى ١٩٨٨).

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر المساعدات الخارجية للزراعة: الاتجاهات والسياسات والتأثيرات الذى تعده المنظمة (يصدر عام ١٩٨٩).

٤٧ – وتجدر الاشارة الى أن عنصر المنح فى جميع المساعدات المقدمة بشروط ميسرة للزراعة هو عنصر مرتفع للغاية، فقد بلغ هذا العنصر ٦١ فى المائة فى عام ١٩٨٦ أى أنه كان يزيد بدرجة كبيرة عن نسبة الـ ٢٥ فى المائة اللازمة لتصنيف تحويلات الموارد على أنها بشروط ميسرة. وعلى ذلك فانه على الرغم من أن الرقم المستهدف للمساعدات المقدمة بشروط ميسرة للزراعة لم يتحقق، فربما أمكن تعويض ذلك بصورة جزئية من خلال ارتفاع عنصر المنح فى التحويلات التى تمت.

٤٨ – وتشير البيانات الخاصة بالمساعدات الخارجية للزراعة (بالتعريف الواسع)، بحسب المصدر (ثنائى أو متعدد الأطراف) أن حصة المساعدات الثنائية فى المجموع كانت تتراوح بين ٤٠ و ٤٥ فى المائة فى معظم السنوات. وقد انخفضت هذه الحصة فى عام ١٩٨٦ الى ٣٩ فى المائة على الرغم من أن المساعدات الثنائية قد وصلت بالأرقام المطلقة الى مستويات قياسية. ويرجع ذلك الى الزيادة الأقوى من ذلك التى تحققت فى المساعدات متعددة الأطراف. وترجع هذه الأخيرة الى الزيادة الحادة التى حدثت فى عام ١٩٨٦ فى الالتزامات بالقروض من جانب البنك الدولى (حيث تضاعفت تقريبا ووصلت ٤ر٦ مليار دولار)، لبلدان أمريكا اللاتينية بالدرجة الأولى. وفى عام ١٩٨٧، انخفضت الالتزامات الرأسمالية التى يقدمها البنك الدولى للزراعة الى ٦ر٢ مليار دولار وتشير البيانات الأولية لعام ١٩٨٨ الى حدوث انخفاض آخر حيث وصلت ٢ر٢ مليار دولار. غير أن من المتوقع أن يزيد البنك الدولى، بعد الزيادة الأخيرة (أبريل/ نيسان ١٩٨٨) فى رأسماله المرخص به، من قروضه بدرجة كبيرة الأمر الذى سيكون له تأثيرات ايجابية على الاقراض للزراعة.

٤٩ – وتعانى البيانات الخاصة بتوزيع المساعدات الخارجية للزراعة بحسب الجهات المستفيدة من النقص ولا تتوافر هذه البيانات الا بالنسبة للمساعدات الرأسمالية. ويتمثل الفرق الرئيسى فى نسبة هذه المساعدات التى تذهب الى مختلف مجموعات البلدان ونصيب الفرد منها. فقد حصلت بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض (التى عرّفت بأنها جميع البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات الاتحاد الدولى للتنمية، بما فى ذلك جميع البلدان ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نموا وان كانت تستبعد البلدان المصدرة الصافية للحبوب) فى عام ١٩٨٧ على نسبة ٦٣ فى المائة من مجموع الالتزامات الرأسمالية للبلدان النامية مقابل ٦٠ و ٦٥ و ٥٨ فى المائة فى ١٩٧٤/١٩٧٦، ١٩٧٩/١٩٨١ و ١٩٨٤/١٩٨٦ على التوالى. وكان نصيب هذه البلدان فى الجزء المقدم بشروط ميسرة من الالتزامات الرأسمالية عاليا وانتهج طريقا مماثلا فى التغيير (الجدول ١٢–٢). ويرجع الانخفاض فى هذه الحصص فى ١٩٨٤/١٩٨٦ بصورة أساسية الى التغيير فى التغطية القطرية لمجموعة بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض (انظر حاشية الجدول ١٢–٢). وفيما يتعلق بنصيب الفرد، تشير المساعدات الخارجية الى حدوث عملية اعادة توزيع واضحة فى السنوات الأخيرة لمصلحة بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض. أما فيما يتعلق بالتوزيع الاقليمى، فقد كانت هناك زيادة ملحوظة فى الاعتمادات الخاصة بالبلدان النامية فى

الجدول ١٢-٢

الالتزامات الرسمية بالمساعدات الخارجية المقدمة للزراعة (بالتعريف الواسع)
بحسب المصدر والجهة المستفيدة ودرجة التيسير الواردة فيها

	المتوسط ١٩٧٦/١٩٧٤ المجموع	بشروط ميسرة	المتوسط ١٩٨١/١٩٧٩ المجموع	بشروط ميسرة	المتوسط ١٩٨٦/١٩٨٤ (١) المجموع	بشروط ميسرة	١٩٨٧ (١) المجموع	بشروط ميسرة	١٩٨٨ (١) المجموع	بشروط ميسرة
	..... بملايين الدولارات (بالأسعار الجارية)									
من جميع المصادر	٥ ٠٠٠	٣ ٢٣٦	١٠ ٩٧٤	٧ ٧٤٢	١٢ ٤٤٩	٧ ٩٥١	١٣ ٣٩٤	٩ ٣٦٤	٠٠٠	٠٠٠
ثنائي (٢)	٢ ١٩٠	١ ٨٩٠	٤ ٦٨٣	٤ ٤٩٠	٥ ١٨٧	٥ ٠٥٤	٥ ٦٣٠	٥ ٥٦٠	٠٠٠	٠٠٠
متعدد الأطراف (٣)	٢ ٨١٠	١ ٣٤٦	٦ ٢٩١	٣ ٢٥٢	٧ ٢٦٢	٢ ٨٩٧	٧ ٧٦٤	٣ ٨٠٤	٧ ٣٠٢	٣ ٨١١
الى البلدان النامية (٤)										
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (٥)	٢ ٢٣٣	١ ٦٧٧	٥ ٨٥٥	٤ ٧٧٨	٥ ٨٥٠	٣ ٩٣١	٧ ١٥٩	٥ ٤٢٦	٠٠٠	٠٠٠
(نصيب الفرد بالدولار)	(٠ر٩٦)	(٠ر٧٢)	(٢ر٢٧)	(١ر٨٦)	(٢ر١٠)	(١ر٤٠)	(٢ر٥٠)	(١ر٩٠)	٠٠٠	٠٠٠
(نصيب الفرد بالدولار باستثناء الصين)	(١ر٤٩)	(١ر١٢)	(٣ر٦٩)	(٣ر٠٠)	(٣ر٤٠)	(٢ر٣٠)	(٤ر٠٠)	(٣ر٠٠)	٠٠٠	٠٠٠
من البلدان النامية الأخرى	١ ٥١٥	٦٦٩	٣ ١٧٥	١ ٤٢٢	٤ ١٦٩	١ ٦٨٦	٤ ١٦٤	١ ٨٢٨	٠٠٠	٠٠٠
(نصيب الفرد بالدولار)	(٢ر٥٤)	(١ر١٢)	(٤ر٧٠)	(٢ر١٠)	(٢ر١٠)	(٠ر٩٠)	(٢ر١٠)	(٠ر٩٠)	٠٠٠	٠٠٠

(١) أرقام أولية بما فى ذلك التقديرات الجزئية .

(٢) لجنة المعونة الانمائية/ المجموعة الاقتصادية الأوروبية والأوبيك (على أساس ثنائي) .

(٣) البنك الدولى، ومصارف التنمية الاقليمية (مصرف التنمية الأمريكى، ومصرف التنمية الآسيوى، ومصرف التنمية الأفريقى/ صندوق التنمية الأفريقى) والصندوق الدولى للتنمية الزراعية، والأوبيك على أساس متعدد الأطراف (المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، وصندوق الأوبيك للتنمية الدولية، ومصرف التنمية الأمريكى)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة (حسابات الأمانة/ وبرنامج التعاون الفنى)، والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

(٤) المساعدات الرأسمالية فقط، أى مع استبعاد منح المساعدات الفنية التى بلغت نسبتها ١٥ فى المائة من المجموع فى ١٩٨٦/١٩٨٤، ولكن لاتوجد لدى الجهات المستفيدة بيانات عنها. ولا يتضمن هذا الرقم أيضا المساعدات التى قدمت الى البلدان التى لا تصنف على أنها من البلدان النامية، كما أنه لا يتضمن جزءا من المساعدات الرأسمالية الثنائية التى لاتوجد لدى الجهات المستفيدة بيانات عنها.

(٥) ٦٥ بلدا تعانى من العجز الغذائى كان دخل الفرد فيها ٧٩٠ دولارا فى ١٩٨٣ (وهو المستوى الذى يستخدمه البنك الدولى فى تحديد أحقية البلدان فى الحصول على المساعدة من الاتحاد الدولى للتنمية). وفى ١٩٨٤ حتى ١٩٨٧، بلغ عدد بلدان العجز الغذائى ٦٩ بلدا كان دخل الفرد فيها أقل من ٩٤٠ دولارا فى ١٩٨٧. وهذا التعريف الأخير يستبعد ملاوى، ونيبال، وباكستان، التى كانت مدرجة بحسب التعريف الأول وكانت عموما من البلدان المصدرة الصافية للحبوب خلال الفترة من ١٩٨٤/١٩٨٣ الى ١٩٨٨/١٩٨٧ ويضيف اليها بوتسوانا والكونغو والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا ونيكاراغوا وتوفالو.

أفريقيا وذلك نتيجة جزئية للاستجابة للنداء الخاص ببرنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا.

٥٠ - وتشير الاتجاهات فى المساعدات الانمائية (لجميع القطاعات) الى زيادة المرونة فى تقديم المعونات الأمر الذى أسهم فى زيادة كفاءتها. ومن هذه الاتجاهات حدوث تحول عن المعونات المقدمة للمشروعات الى المعونة المقدمة للبرامج (والتى تصل الآن الى أكثر من ١٨ فى المائة من الافراج عن المساعدات على أساس ثنائى)، فى حين أن هناك اتجاها آخر يتمثل فى انخفاض نسبة المعونات المشروطة بالمصدر: من ٦٣ فى المائة فى ١٩٧٢ بالنسبة لمجموع المساعدات الانمائية الرسمية الى ٥٣ فى المائة فى ١٩٨٣/١٩٨٢ (فى حين زادت هذه النسبة مرة أخرى بصورة طفيفة الى ٥٥ فى المائة فى ١٩٨٦/١٩٨٥). وتشير الدراسات التى أجريت على تكاليف ربط المعونات الى أنها تخفض من قيمة القروض الانمائية بنحو ١٥ الى ٢٠ فى المائة، فى حين تشير التقديرات الى أن من المستبعد أن تقدم عملية ربط المعونات بالمصدر أية منافع كبيرة للاقتصاد الكلى فى البلدان المتبرعة. وهناك عقبة رئيسية أخرى أمام استخدام المساعدات الخارجية بصورة تتسم بالكفاءة، تتمثل فى كثير من الحالات فى نقص التمويل اللازم للتكاليف المحلية والمتكررة فى المشروعات الانمائية. وعلى الرغم من أن لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قد وافقت (فى عام ١٩٧٩) "على خطوط توجيهية بشأن تمويل التكاليف المحلية والمتكررة"، فان البيانات تشير الى انخفاض معدلات تمويل التكاليف المحلية كنسبة مئوية من المساعدات الانمائية الرسمية التى تقدم على أساس ثنائى من ٧ر٩ فى المائة فى ١٩٨٣/١٩٨٢ الى ٤ر٤ فى المائة فى ١٩٨٦/١٩٨٥. ويمثل ذلك موقفا خطيرا بالنسبة للمشروعات الزراعية بصورة خاصة حيث أن معظمها يتسم بكثافة التكاليف المتكررة واستخدام المستلزمات المحلية.